قطاع غزة؛ وحظر تزويد محطات الوقود، المملوكة لعرب من الضفة الغربية، بالوقود، ولاسابيع عدة؛ وتعليق منح التجار من المناطق التي مارست العصيان تصاريح تصدير بضائع (عوقبت قباطية بهذا النوع بسبب اعدامها عميل للاحتلال)؛ وقطع خطوط الهاتف عن المناطق الخاضعة لحظر التجول؛ واجبار المحال التجارية والاسواق على فتح أبوابها خلال ساعات لا تتوافق وساعات الفتح التي أملاها قادة الانتفاضة؛ ومنع دخول السكان العرب من الضفة الى القطاع، وبالعكس؛ وقطع خطوط الاتصالات الهاتفية مع الخارج، وفي الاتجاهين.

فاذا جمعنا التكتيكين معاً، الاول والثاني، نخلص الى ان سلطات الاحتلال سعت الى ايقاع ضغط اقتصادي ـ اجتماعي شامل. وما يهمنا، هنا، هو اظهار أهدافه المباشرة، المتمثلة في الرد على تكتيك الانتفاضة بزعزعة أركان الاحتلال، والعمل على إعادة قدرة السيطرة على المناطق المحتلة الى الهيئات الاسرائيلية المختصة، اعتقاداً من السلطات بأن مثل هذه الضغوط سوف يؤدي الى احداث شرخ في الصف الوطني بضرب مصالح السكان المستفيدين من الاستقرار، وخاصة الطبقة الوسطى من التجار، ممن لديهم الكثير الكثير مما يخسرونه بسبب الاحداث، وبين من لا «يهمهم» ما ينتهي اليه الحال، ممن ليس لديهم ما يخسرونه؛ أي، باختصار، بث التفرقة بين الفئات المختلفة من المواطنين. لقد كان ممراً صعباً بالفعل. وكان على القيادة الوطنية الموحدة وم.ت.ف. العمل على اجتيازه من دون خسائر استراتيجية، أي من دون اجهاض، او السماح باجهاض، الانتفاضة واضاعة فرصتها التاريخية.

في الرد على هذه الهجمة، اطلقت، ومارست، القيادة الموحدة سلسلة خطوات تكتيكية، صغيرة، متفرقة، تصب جميعها في مجرى التكتيك العام المتعلق بالعصيان المدني الشامل. ويمكن حصر بعضها، على الاقل. من ذلك، تكتيك توزيع الأعباء بالتساوي على المدن والقرى والمخيمات، سواء على صعيد «حصتها» من القمع الاسرائيلي أو مستوى مشاركتها في الاضرابات. وتفادت القيادة الموحدة بذلك، تعريض أي من المناطق لاستفراد الجيش الاسرائيلي بها وتحميلها الثمن وحدها كاملاً. فعملت على ارباك صفوف الجيش بنقل المعركة من مكان الى آخر، وتوزيع الاضرابات التجارية، بصورة تبادلية، للتخفيف من الخسائر المتوقعة الى الحد الادنى الممكن. وقد مكّنت هذه الخطوة من اشراك قطاعات وفئات اجتماعية، كانت مترددة في المشاركة بادىء الامر.

وردت القيادة الموحدة على التوقيت الاسرائيلي لفتح المحال بتوقيت فلسطيني مغاير، وبرنامج عمل لفتح المحال التجارية من ساعتين الى ثلاث ساعات يومياً، وحسب ظروف كل منطقة. كذلك، توجهت الى العاملين في دوائر «الادارة المدنية» والشرطة بطلب تقديم استقالات فورية من مناصبهم ودوائرهم. وتمكنت، بذلك، من الرد، ليس فقط على الاجراءات التصعيدية الاسرائيلية فحسب، بل ومن زعزعة سيطرة الاحتلال على المناطق. وثمة اسرائيليون باتوا يعتقدون، والى حد كبير، بأن الانتفاضة استطاعت، فعلاً، زعزعة السيطرة العسكرية الاسرائيلية في المناطق المحتلة، وأفقدت الجيش الاسرائيلي هيبته وكرامته، وولدت تذمراً في صفوفه، وخلقت وضعاً جديداً في المناطق المحتلة وداخل اسرائيل ينطوي على احتمالات سياسية بالغة. فمن الزاوية العسكرية الصرفة، اضطر الجيش الاسرائيلي الى الدخول في مجابهة مع سكان مدنيين يديرون ضده حرب عصابات ملائمة، بشكل مدهش، لظروف الساحة، من ناحية، ولنقاط الضغط النابعة من «الطابع الديمقراطي» للنظام السياسي والاجتماعي في اسرائيل. وفي رأي آخر، ان ثمة احساساً تسرب الى الجيش، وخصوصاً الى مستوياته القيادية، بأن حرب استنزاف أخذت تدور في المناطق المحتلة؛ وهي حرب أصعب من الحرب